حروب المخيمات اضرت كثيراً بالشعب الفلسطيني وبالثورة الفلسطينية، واضرت بالحركة الوطنية اللبنانية ايضاً، وبالعلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية ـ السورية اخيراً. ولم يستفد منها الا العدو وعملاؤه. وأى احساس بالمسؤولية يجب ان ينطلق من ضرورة وضع حد لهذه المأساة التي مثلتها حروب المخيمات. ومع ذلك، لا نتوقع ان تحل كافة الامور المعقدة بين عشية وضحاها، بل من الطبيعي ان نتوقع بعض التعقيدات. لكن انجاح هذه المبادرة يعطينا، كفلسطينيين، فرصة كبيرة لاعادة تنظيم وجودنا [على] الساحة اللبنانية، ونحن بأمس الحاجة الى ذلك. ان الوجود الفلسطيني المسلح ضرورة لنا، ويجب ان يبقى، لكن على أساس وشكل مختلفين عما [كانا] عليه قبل العام ١٩٨٢. وعلينا ان نسأل أنفسنا، بصراحة، ماذا نرید من لبنان ؟ هل نرید ان نقیم سلطة [؟] هل نرید التوطين [؟] أم نريد التشبيح ؟

نحن نريد شيئين أساسيين: أولًا الاستمرار في مقاتلة العدو الذي اغتصب ارضنا، وهذا حق مشروع لنا، وإذا كانت الساحة اللبنانية هي الوحيدة المتاحة لنا الآن، فعلينا ان نستند الى هذا الوجود المسلح لنطالب بفتح كافة الجبهات العربية المحيطة بفلسطين؛ وثانياً، نريد حماية جماهيرنا على ضوء ما حصل في صبرا وشاتيلا. وفيما يتعلق باتفاق القاهرة الذي وضع

لتنظيم العلاقة بين المنظمة والسلطة اللبنانية، فهو مكسب للثورة الفلسطينية ولا يجوز التخلي عنه. وسنبقى نناضل من اجل استعادة هذا المكسب، الذي لا ينظم العلاقة بين المنظمة وبري أو جنبلاط، ولكنه ينظم العلاقة بين الشعب اللبناني كله وبين المنظمة، ولا نعتبر اتفاق دمشق بديلاً عن اتفاق القاهرة.

على أي حال، في ضوء مبادرة الوزير نبيه بري الاخيرة، من الطبيعي أن يطرح سؤال يتناول المستقبل. كيف ننسق قتالنا مع «أمل» ضد اسرائيل، وهو موضوع يتعلق بغرفة العمليات المقترحة ؟

هل من جديد على صعيد العالقات السورية ـ
الفلسطينية [؟] ولماذا لم تثمر المساعي المبذولة في تصحيح هذه العلاقة [؟] وأين تكمن الأسباب ؟

O كنا نأمل ان تكون الخطوة التالية بعد قرارات مؤتمر الجزائر الفلسطيني، هي تعزيز التحالف مع سوريا. لكن عدم التقيد بهذه القرارات... ادى الى تعثر هذه الخطوة. ونحن، كجبهة شعبية، مسؤوليتنا، الآن، هي معالجة هذا الجانب. لكننا لا نستطيع ان نطرح موضوع هذه العلاقة قبل ان نضمن تنفيذ قرارات الجزائر، وبعدها نستطيع القول فيما اذا كانت سوريا تريد تصحيح وتعزيز هذه العلاقة ام ان لديها قراراً بعدم اقامة أية علاقة مع المنظمة [؟]...

[نقلًا عن الحوادث، ٢٣/١٠/١٠]



«وثيقة» موشي عميراف للتسوية المرحلية حقوق الشعبين في البلد متساوية

[الوثيقة المنشورة ادناه قدمها عضو مركز حيروت موشي عميراف الى رئيس الحكومة الاسرائيلية زعيم الليكود، اسحق شامير، قبل سفره الى رومانيا في آب (اغسطس) الماضي؛ وهي خلاصة محادثات سرية اجراها عميراف، قبل ذلك، مع شخصيات فلسطينية في الضفة الغربية، وصفت _ حسب قول البعض _ بأنها مقربة من، او تنتمي الى، منظمة التحرير الفلسطينية]

رؤوس اقلام لدفع المفاوضات بين الليكود ومنظمة

التحريس الفلسطينية الى امام، للتوصل الى تسوية